مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

توجيه الألفاظ نحوياً في صحيح البخاري ودورها في توليد المعاني واستنباط الأحكام

بابكر محمد بابكر محمد – مبارك حسين نجم الدين

المستخلص :

عنوان هذه الدراسة هو نماذج من توجيه الألفاظ نحوياً في صحيح البخاري و دورها في توليد المعاني واستنباط الأحكام، وقد هدفت الدراسة إلي بيان مفهوم توجيه الألفاظ نحوياً والوقوف على دور التوجيه النحوي للألفاظ في توليد المعاني والتأكيد على دوره في استنباط الأحكام وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الموضوع مع الاستعانة بالمنهج التاريخي عند اقتضاء الضرورة .

وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة مباحث أولها عنوانه : نماذج من توجيه الألفاظ بالرفع وما أدّى إليه من معان و أحكام ، وثانيها عنوانه : نماذج من توجيه الألفاظ نحوياً بالنصب وما أدّى إليه من معان و أحكام ، وثالثها عنوانه : نماذج من توجيه الألفاظ بالجر وما أدّى إليه من معان و أحكام ، ورابعها عنوانه : نماذج من توجيه الألفاظ بالجزم وما ادى إليه من معان وأحكام .

وقد اسفرت هذه الدراسة عن نتائج منها : تلونت بواعث الاختلاف في التوجيهات النحوية ، وتعدُّد الاحتمالات ، وتباين وجهات النظر ، وكان من تلك البواعث اختلاف النحويين أنفسهم، إذ انعكست آثار الخلاف الذي شهدته الكتب النحوية على الاتجاهات التفسيرية .

الكلمات المفتاحية : تخريج ، توجيه ، تأويل ، استنباط .

Abstract

The study is entitled “Sample Grammatical Guidance of Words in Sahih Al-Bukhari and their Role in Generating Meaning and Deriving Rulings”. The study aims to clarify the concept of guiding words grammatically and identify the role of this process in generating meaning and inferring rulings. The researcher has adopted descriptive approach because it suits the nature of the study along with historical method when necessary.

This study consists of four themes. First: the title, examples of directing words in nominative case and what has led to the meanings and rulings. Second: the title, examples of directing words grammatically in accusative case and the clues leading to the meanings and rulings. Third, the title: examples of directing words in genitive case and clues for meanings and rulings, Fourth: the title, examples of directing words in jussive case, meaning and rulings

This study has arrived at many conclusions. Most notably, there are different motives of the difference in grammatical directions, possibilities, and viewpoints which resulted in disagreement among the grammarians themselves. The difference in grammar books has affected interpretation trends.

Keywords: authentication, guiding, interpretation, deduction.

المقدمة:

الألفاظ كما ذكر الأقدمون تعد خدم المعاني ووسيلة إيصالها واللفظ مفرد قد يدل على معنى وضعي معين ولكنه عندما يرد في سياق الجمل والفقرات والتراكيب يدل على معنى آخر وهذا يعرف من القرائن والسياقات وثمة أمر آخر في العربيةِ خاصة وهو

الإعراب وحالاته وعلاماته فقد ترد الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة إن كانت فعلاً مضارعاً وقد تحتمل الكلمة في سياق جملة أو فقرة أكثر من إعراب فتكون محتملة للرفع والنصب أو للنصب والجر أو للجر والرفع وعند ذلك يقوم النحاة واللغويون والمفسرون والمحدثون بتوجيه إعراب الكلمة للوصول إلي معنى أو حكم وكل ذلك تظهره هذه الورقة .

نماذج من توجيه الألفاظ بالرفع وما أدى إليه من معانٍ وأحكام:

إن الوقف على هذه التوجيهات وتلمس التعليلات التي أبداها المفسرون ، القرائن التي سيقت لتلك الأوجه كان مدعاة لانبثاق فكر نحوي وتفسيري له ما له من الأهمية في هذين العلمين . وهذا هو الدافع للوقوف على نماذج من الألفاظ التي احتملت على أكثر من وجه ، وبيان التعليلات التي ذكرها المفسرون لاختيار وجه دون غيره ومحاولة الموازنة بين تلك الآراء ، وعرضها على ما استقّر من قواعد نحوية ومن ثم الترجيح بينهما بما يسنح به الفكر ، على وقف تلك القواعد. (كريم حسين ناجح الخالدي ، ، 1427–2006م)

توجيه ما يحتمله اللفظ من أوجه الرفع :

جاءت مجموعة من الألفاظ في صحيح البخاري حاملة واحدة من علامات الرفع، وتباين وجهات النظر في إعرابها وصفّها ضمن واحد من أبواب الرفع ، وكان هذا الاختلاف له دواعيه التي سيمرُّ ذكرها حين تعرض المسائل التي جاءت لتكوين أمثلة على ما يحتمل أكثر من وجه من أوجه الرفع. (حيدر التميمي، 2008م، ص 24).

توجيه ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا : قال النبي صلي الله عليه وسلم (يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم قال ابن الزبير بكفرٍ لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين) . (صحيح البخاري، ص 152)

تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا . أعني قوله : لولا قومك حديث عهدهم ، فهو ما خفي على النحويين إلا القليل منهم. (المصدر السابق ج 2 / 152)

توجيه إعراب ثلاثٌ:

وهي وردت في قوله صلى الله عليه وسلم (عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاثٌ من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحبُّ إليه مما سواهما). (صحيح البخاري ص 100)

يقول الكرماني ثلاثٌ مبتدأ وليس نكرة صرفة لأن التنوين عوض عن المضاف إليه أيّ ثلاث خصال أو لأنه صفة موصوف محذوف وهو مبتدأ بالحقيقة أي خصال ثلاث.

وفي هذه المسألة يقول العيني (بدر الدين العيني ، ص 148 .) " ثلاثٌ مرفوع علي أنه مبتدأ فإن قلت هو نكرة كيف يقع مبتدأ . قلتُ النكرة تقع مبتدأ بالمسوغ و ههنا ثلاثة وجوه:

الأوّل: أن يكون التنوين في ثلاث عوضاً عن المضاف إليه تقديره ثلاث خصال فحينئذٍ يقرب من المعرفة.

الثاني: أن يكون صفة الموصوف محذوف تقديره خصال ثلاث والموصوف هو المبتدأ في الحقيقة فلما حذف قامت الصفة مقامه.

الثالث: يجوز أن يكون ثلاث موصوفاً بالجملة الشرطية التي بعده والخبر على هذا الوجه هو قوله (أن يكون) و أنْ مصدرية والتقدير كون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وعلى التقديرين الأولين الخبر هو الجملة الشرطية .

لأنّ قوله وجد خبره و الجملة خبر المبتدأ الأول فإن قلت الجملة إذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير فيها يعود إلى المبتدأ لأن الجملة مستقلة بذاتها فلا يربطها بما قبلها إلا الضمير وليس ههنا ضمير يعود إليه والضمير في (فيه) يرجع إلى من لا إلي ثلاث قلت العائد ههنا محذوف تقديره ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان) .

ويرى الباحث أن التنوين في ثلاث عوض عن المضاف إليه تقديره خصال فحينئذٍ يقرب من المعرفة وتكون ثلاث مرفوعاً على أنه مبتدأ .

توجيه إعراب أَجْوَدُ:

وردت في حديث بدأ الوحي في قوله صلى الله عليه وسلم :(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل. (صحيح البخاري ، ص 51 .) (أجود ما يكون) يقول الكرماني : (معناهوكان أجود أكوانه حاصلاً في رمضان حال الملاقاة و يحتمل أن يكون ضمير الشأن أجود أكوانه حاصلاً في رمضان حال الملاقاة .

وذكر القسطلاني (أبو العباس شهاب الدين أحمدين محمد القسطلاني، 1323هـ . ص 71 .) في كتابه برفع(أجود) اسم كان وخبرها محذوف وجوباً على حد قولك أخطب ما يكون الأخير قائماً وما مصدرية أي أجود أكوان الرسول وفي رمضان سدّ مسد الخبر أي حاصلا فيه أو علي أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو ما يكون و (ما) مصدرية وخبره رمضان تقديره أجود أكوانه . وللأصلي أجود بالنصب خبر كان وعُورِض بأنه يلزم منه ما أن يكون خبرها اسمها و أجيب بجعل اسم كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم و (ما) حينئذ مصدرية ظرفية والتقدير كان عليه السلام متصفاً بالأجودية . ولك مع نصب أجود أن تجعل (ما) نكرة موصوفة فيكون في رمضان متعلقاً بـ(كان) مع أنها ناقصة بناء على القول بدلالتها على الحدث وهو صحيح عند جماعة واسم (كان) ضمير عائد له عليه الصلاة و السلام .

قال النووي. (فتح الباري ، ص 75) الرفع أشهر، والنصب جائز وذكر أنه سأل ابن مالك (ابن مالك جمال الدين محمدين عبد اله الطائي، 1410هـ – 1990، ص72 – 73) عنه فخرج من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب (ابن الحاجب ، 1986م . ص36) في أماليه للرفع خمسة أوجه، توارد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يعرج على النصب .

ويرجِّح الباحثُ الرفع وتكون (أجود) اسم (كان) وخبرها محذوف وجوباً لأَن الرفع هو الأشهر والراجح .

ومنها مما لم يأت في صحيح البخاري :

لفظه (شهرٌ) من قوله تعالى: أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (سورة البقرة: الاية 184) حُكِي في هذه اللفظة أكثر من قراءة لكن قراءة العامة (مجاهد والحسن، ص 112 ا، ص 286، ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل، 1985م) جاءت بالرفع وعلي هذه القراءة سيق لهذه الفظة أكثر من وجه إعرابي من الأوجه التي تحتلها حالة الرفع و كان لكتب أحكام القرآن نصيب من الحديث على الأوجه الإعرابية لهذه اللفظة، قال الراوندي : (وشهر رمضان خبر مبتدأ ، أي هي شهر رمضان، يدل عليه أياماً معدودات . وقيل بدل من قوله (الصيام) وتقديره كُتِب عليكم شهر رمضان أو صوم شهر رمضان على حذف المضاف .) (قطب الدين الراوندي، ص 178، السيد أحمد الحسين، 1405هـ)

فالرّاوندي يستعين بالسياق القبلي في إعراب هذه اللفظة ويستدل على كونها خبراً لمبتدأ محذوف بلفظة (أياماً)، فيكون المراد أن هذه الأيام هي شهر ويكون المبتدأ (هي) المحذوفة المقدرة وتكون لفظة شهر خبر للمبتدأ المحذوف .

ويبد و أن السيوري استحسن هذا الوجه وعده الأجْود فقال: (والأجود في رفعه أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هي شهر رمضان أي الأيام المعدودات) (المقداد السيوري، 1422هـ) ثم ذكر الأوجه الأخرى التي قيلت في إعراب هذه اللفظة ، ومنها أن يكون مبتدأ خبره (من شهد منكم الشهر فليصمه) لأنّ فيه معنى الشرط أي حضر فمن شهد منكم ..... وقيل خبره الذي أنزل وقيل إنه مرفوع بالبدل من الصيام في كُتِب عليكم وفيه نظر ، لأنّ الصيام ليس هو الشهر) .

ويبدو أنّ السيوري يستبعد أن تعرب هذه اللفظة على البدلية وهذا كان ثار خلاف بين المفسرين أيضاً فعلي حين جوّز بعض المفسرين إعرابها على البدل لقي هذا الوجه اعتراضاً من بعضهم الآخر فمن جوّزه الزجاج في قوله (ويجوز أن يكون رفعه على البدل من الصيام فيكون مرفوعا على ما لم يسم فاعله.

المعنى كُتِب عليكم شهر رمضان . (الزجاج، ص 253)

ومن اعترض عليه أبو حيان وقد نسبه إلى الكسائي فقال : (وفيه بعد لوجهين)، إحداهما كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه ، والثاني أنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال ، وهو عكس بدل الاشتمال ، لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر كقوله تعالى:يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ۚ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ۚ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢١٧) (سورة البقرة :الاية 217) وهذا الذي ذكره الكسائي بالعكس فلو كان هذا التركيب كتب عليكم شهر رمضان صيامه ، لكان البدل آنذاك صحيحاً ، ويمكن توجيه قول الكسائي على أن يكون على حذف مضاف فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة تقديره صيام شهر رمضان فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه) . (أبو حيان ، 39/2.)

فالاشتمال نوع من أنواع البدل (وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية) (ابن هشام: محمد محى الدين عبد الحميد، (د.ت) .) والناظر إلى كتب النحويين يتلمس من أمثلتهم التي سِيقت في الحديث عن النوع من أنواع البدل أنها جاءت مصداقاً لكلام أبي حيان ففي أغلب الأحيان يكون البدل مصدراً ويكون المبدل منه غير مصدر، وهو يخالف ما ورد في الآية القرآنية (ابن العباس محمدين ، محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت (د.ت)) فإما أن يخالف هذا التوجيه هذا الأصل أو يكون به حاجة إلى التقدير. وكلا الأمرين يضعف هذا الرأي ويكون مانعاً للأخذ به وترجيحه .

أما الوجه الآخر الذي يعرب لفظة (شهر) مبتدأ فقد حُظِي بنقل جُلّ المفسرين ممن عرضوا هذه المسألة ، قال الزجاج : ((ويجوز أن يكون رفعه على الابتداء ويكون الخبر (الذي أنزل فيه القرآن) (أبو أسحاق ابراهيم الزجاج ، عبد الجليل عيد شلبي ، ، 1988، 253.) وبه قال القيسي (ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسى ، حاتم صالح الضامن ، ص 121) ونقل العكبري ثاني الاحتمالات للخبر حين تكون لفظة (شهر) مبتدأ ، فقال والثاني أن (الذي أنزل) صفة ، والخبر هو الجملة التي هي قوله (فمن شهد) (ابو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العيكري ، 1399هـ) وفي هذا الوجه الإعرابي زيادة تفصيل وكثرة اعتراضات وردود لا يغنى ذكرها لأن السياق الذي في الآية يقرِّب الأوجه التي تشير إلى الحديث عن الصيام وما يتعلق به ، وفرضه على المسلمين ، وترابط الآيات السابقة بهذه الآية ، لأنها تشير إلى هذا المعنى فلا ضير في اختلاف الأوجه إذا كانت تصب في معنى واحد يشير إلى المذكور وهذا ما ألمح إليه السيد الطباطبائي في قوله الذي ورد بعد ذكره الأوجه التي قِيلت في إعراب هذه اللفظة وهو (وعلى أي تقدير هو بيان وإيضاح للأيام المعدودات كتب فيها الصيام فالأيات الثلاث جميعاً كلام واحد مسوق لغرض واحد وهو التي بيان فرض صوم شهر رمضان) . (السيد محمد حسين الطباطبائي، 1402هـ، (د.ت))

ولعل الملائم لأداء هذا المعنى هو الوجه الأول الذي ينص على أن يكون لفظة (شهر) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هي) عائدة على الأيام ، والقواعد النحوية تجيز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل ، قال ابن يعيش في حديثه عن جواز حذف المبتدأ أو الخبر: (قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحداهما فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا يأتي به. (موقف الدين بن علي بن يعيش النحوي، أحمد السيد أحمد ، ص 94 (د.ت)

فضلاً عن أن يجعل لفظة شهر خبراً لمبتدأ مقّر تقديره هي يدل على ترابط هذه الآيات التي تشير إلى معنى واحد هو فرض الصوم .

فالأولى عدم انقطاعها عن بعضها لأنها أجزاء تؤلف معنًى واحداً .

لفظتها (شهادة) و(اثنان) في قوله تعالى:يَا أَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِمِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِإِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ (١٠٦)سورة المائدة : 106

ارتبط الحديث عن إعراب لفظي (شهادة) و (اثنان) في الآية المشار إليها، الناظر إلى ما ذكر في إعراب هاتين اللفظتين يجد أن الحديث منهما جاء متصلاً .

فإعراب لفظة (شهاد ة) وما تحمله من أوجه في قراءة الرفع يرتبط بإعراب لفظة (اثنان)، إذا استقّر لدى المفسرين أنّ إعراب لفظة (شهادة) هو (مبتدأ) أما الخلاف فكان في خبرها الذي تعددت احتمالاته ، وكانت لفظة (اثنان) أحد تلك الاحتمالات ، واختلفت طبيعة الحديث عن هاتين اللفظتين بين مفسّو وآخر فعلى حين سلط بعضهم الضوء على لفظة (الشهادة) ، جعل بعضهم عناية وأكثر حديثة على لفظة (اثنان) إذ ذكر لها أكثر من وجه إعرابي فقال : (وفيه أربعة أقوال : الأول أن يكون مرتفعاً بالابتداء، واثنان خبره التقدير شهادة اثنين الثاني أن يرفع اثنان بشهادة التقدير وفيما أنذل عليكم أن يشهد اثنان . الثالث: أن يكون (اثنان) مفعولاً لم يسم فاعله بشهادة . الرابع : يكون تقديره شهود شهادة بينكم اثنان، ويجوز الحذف مع الابتداء كما يجوز مع الخبر . وفي الثالث بُعد، لأن شهادة مصدر شهد ، وهو بناء لا يتعدى . (ابو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن عربي، محمد عبد القادر عطا، ص 239 .)

ذكر ابن عربي أربعة أقوال في إعراب لفظة (اثنان) ، فاحتملت : أن تقوم مقام المضاف إليه المحذوف المقّر بلفظة (شهادة) وهو الخبر الأصل فيكون التقدير شهادة بينكم ... شهادة اثنين ، وكذلك جاز لها أن تكون (فاعل) بشهادة المصدر ويكون حينئذٍ التقدير أن يشهد اثنان . و(اثنان) نائب الفاعل بشهادة ومن أوجهها الأخرى الذي لم يرتضه ابن عربي – ولم أقف على من ذكره غيره – هو جعلها (نائب فاعل) لشهادة . ويبدو أنه ردّ هذا الوجه مستعيناً بقرينة الصيغة التي استنشق منها أنّ (شهادة) مصدر من الفعل شَهِد وهو فعل لازم غير متعدٍ .

أما الوجه الرابع الذي ذكر لها فهو (خبر) لشهادة ويكون التقدير شهود شهادة اثنان وهذا الوجه يشبه الوجه الأوّل ، غير أنّ التقدير هنا صار في المبتدأ وفي الوجه السابق كان في الخبر .

نماذج من من توجيه الألفاظ بالنصب وما أدى إليه من معانٍ وأحكام :

حديث : (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أن كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا). (صحيح البخاري – باب 54) تضمن هذا الحديث استعمال (بيد) غير متلو بـ (أنّ) وصلتها كما هو مشهور وقد اختلف في (بيد) من حيث اسميتها وفعليتها ومعناها و إعرابها وإضافتها إلي (أنَ) ومعموليها أو إضافتها ، والاستثناء بها .

قال القرطبي: إن كانت بمعنى (غير) فنصب على الاستثناء وإن كانت بمعنى (مع) فنصب على الظرف الزماني .

إذاً من المعلوم أنّ للنصب عنوانات عديدة يتشابه بعضها ويختلف الآخر وقد ضمت الأحاديث النبوية طائفة من هذه الألفاظ التي وردت منصوبة واختلفت تأويلات المفسرين وتوجيهاتهم من نوعها . وجاءت مجموعة من هذه التوجيهات مدعمة بالعلل والقرائن في بعض الأحيان ، وسبق بعضها من دون أن يذكر مفسروا الكتب السبب في توجيهها ، في بعض الأحيان الأخرى من دون توجيه أو تفضيل بل سردت تلك الأوجه وتركتها عائمة على مائدة الخلاف من دون أن يذكر المفسر ما اختاره من مجموع الوجوه التي ذكرها . (حيدر التميمي ، 2008م ، ص37)

نماذج من الأسماء التي جاءت منصوبة في صحيح البخاري :

توجيه (جذعاً):

وردت جذعاً في حديث بدء الوحي من قوله صلى الله عليه وسلم :

(فقال له ورقة يا ابن أخي ماذا ترى فأخبره رسوله الله صلى الله عليه وسلم خير ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى يا ليتني فيها جذعاً ليتنى أكون حيّا). (صحيح البخاري ، ، ص 38–39 .)

يقول الكواني : (ورويت جذعُ والجذع في الأصل للدواب وهو صغير البهائم ويعني شاباً فتياً حتى أبالغ في نصرتك وفي بعض الروايات الرفع وهو ظاهر ووجهه النصب أنه خبر كان المقّدرة تقديره يا ليتني أكون جذعاً وهو قول الكسائي وقال القاضي عياض هو منصوب على الحال وهو قول النحاة البصرية وخبر ليت حينئذٍ قوله فيها أو يكون ليت بمعنى أتمنى فينصب بين الجزأين وهو قول القراء) .

وجاء في كتاب حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ص 26) (جزعاً) بالنصب على أنه خبر كان المقدرة وهو مذهب الكوفيين.

وفي إعراب جذعاً أرجح قوله القراء وهو منصوب على الحال وخبر ليت حينئذٍ قوله فيها . أو يكون ليت بمعنى أتمنى فينصب الجزأين .

يرى الباحث هذا الإعراب أقرب وأوضح

توجيه رجلاً :

وردت في قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الوحي (يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشدة علّي فبعضهم عنّي وقد وعيت عنه ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمنى فأعي ما يقول). (صحيح البخاري ، ص 27)

يقول الكرماني رجلاً منصوب إما بالمصدرية أي يتمثل تمثل رجل وإما بالمفعولية أنّ ضمن تمثل معنى اتخذ أي اتخذ الملك رجلاً مثالاً وأما بالحالية . فإن قلت الحال لا بد أن يكون دالاً على الهيئة والرجل ليس بهيئة قلت معناه على هيئة رجلاً) .

وفي إعراب رجلاً يقول العيني نصب على أنه تمييز قاله أكثر الشّراح وفيه نظر لأنّ التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكور أومقدرة فالأول نحو: عندي رطل زيتاً وطاب زيد نفساً رفع الإبهام عن رطل ونفساً لم يرفع إبهاماً لا عن طاب ولا عن زيد إذ لا إبهام فيهما بل رفع إبهام ما حصل من نسبته إليه . وههنا لا يجوز أن يكون من القسم الأول وهو ظاهر ولا من الثاني لأن قوله : (يتمثل) ليس فيه إبهام ولا في قوله (الملك) ولا في نسبة التمثل إلى الملك فإذن قولهم هذا نصب عن التمييز غير صحيح بل الصحيح أن يقال أنه منصوب بنزع الخافض وإن المعنى يتصور لي الملك تصور رجل فلما حذف المضاف المنصوب بالمصدرية أقيم المضاف إليه مقامه).

ويقول الرضي : (ما يرفع الإبهام يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة ، وشبههما ، وقال عن(ذات) احترازاً عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام عن هيئة الذات عن نفسها وفي قولك: (رجع زيد القهقرى) يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت منه الذهاب ، لكن الصفة في (جاءني رجلٍ طويل أو ظريف) تدخل فيه ، لأن رجل ذات مبهمة بالوضع ، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فيذكر أحد أوصافه ، تميّز عما يخالفه ، كما تميّز بطويل عن (قصير) ،فـ(طويل) إذن يرفع الإبهام المستقر .أي الثابت وضعاً .

ويرى الباحث أنّ رجلاً حال ، وذلك لأن النحاة عرّفوا الحال بأنها وصف هيئة الفاعل أو المفعول واعتباره بأنْ يقع في جواب كيف .

فنجد أنّ رجلاً هي الهيئة التي جاء بها الملك للنبي صلى الله عليه وسلم. (بدر الدين العيني ،: محمد أمين دمج ، ص 42)

نماذج من توجيه الألفاظ بالجر وما أدى إليه من معانٍ :

الحديث (مالنا والرملِ ، إنما كنا رأينا به المشركين وقد أهلكهم الله) . (صحيح البخاري – باب 57)

قال بن مالك : وأجاز الأخفش والكوفيون العطف على الضمير المجرور ، دون إعادة الجار ، فيجوز على مذهبهم : حالنا والرملِ ، بالبحر . (جمال الدين محمد بن عبد الله ، 1957 ، ص 183)

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى حروف الجر :

ورد تناول حروف الجر في موضوع واحد وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين). (صحيح التجاري ، ص 61)

(بدعاية) يقول الكرماني: الباء بمعنى إلى وجوّز بعض النحاة إقامة حروف الجر بعضها مقام بعض .

ذهب الكوفيون إلى جواز الإنابة في حروف الجر ، فيؤدي الحرف معنى حرف آخر ، فتأتي (على) للمصاحبة وتأتي للمجاورة.

وردت (رُبَّ) في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (رُبَّ مُبلَّغٍ أوعى من سامعٍ).

(رُبَّ) يقول الكرماني (صحيح البخاري ، ص 201–202) (رب) للتقليل وأنها لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمون ، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة ومنها أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها لأنها لإنشاء التقليل لها صدر الكلام وفعله يجئ محذوفاً ومنها يجب أن يكون ماضياً وفعله هنا محذوف وهو نحو: كان أو علمت ووجدت . وفيها لغات عشر ، الراء مضمومة والباء مخففة أو مشددَ مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة والراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة وربت بتاء التأنيث والباء مشددة أو مخففة وهي حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين.

أيضاً وردت (الباء) للمصاحبة وهي في قول النبي صلى الله عليه وسلم :(إنما الأعمال با لنّيات) فوردت (بالنّيات) جار ومجرور والباء هنا للمصاحبة .

* وردت الباء للظرفية وهي في قوله صلى الله عليه وسلم : (فقال أيغني أحجاراً استنفض بها أو نحوه ولا تأتني بعظمٍ ولا روثٍ فأتيته بأحجار بطرف ثيابي فوضعتها إلى جنبه) .

فكلمة (بأحجارٍ) جار ومجرور والباء هنا للظرفية .

* وردت (الباء) للسببية من قوله صلى الله عليه وسلم : (خير مال المسلم غنم يتبع بها شعفَ الجبالِ ومواقع القطر يفرُّ بدينه من الفتن). (المصدر السابق نفسه، ص 109–110)

ومنه قوله تعالى: وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ (٤٥).(سورة البقرة من الاية 45)

ومنه قوله تعالى : فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤٠) (الاية 40 من سورة العنكبوت)

*وردت الباء زائدة في قوله صلى الله عليه وسلم : (ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به دميه أي عظيم بُصْرى). (صحيح البخاري ، ص6)

وردت في صحيح البخاري كلمة (بَيْنا) ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم :

(بَيْنا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض) .

(بَيْنا) أصله (صحيح البخاري ، ص 42.)بين فأُشْبِعت الفتحة فصارت ألفاً وهي من الظروف الزمانية اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية والعامل فيه الجواب إذا كان مجرداً من كلمة المفاجأة وإلا فمعنى المفاجأة المتضمنة هي أباها وتحتاج إلى جواب ليتم به المعنى وقيل اقتضى جواباً لأنه ظرف متضمن المجاورة والأفصح في جوابه أن يكون فيه إذ وإذا .

نماذج من توجيه الألفاظ بالجزم وما أدى إليه من معانٍ وأحكام :

حديث (... فقال وإن تكنِ الأخرى ما أصنعْ) (صحيح البخاري – باب 9)

الإشكال في الحديث في قوله تعالى : (وإن تكن الأخرى ترى ...) حيث اثبت ألف الفعل المضارع (ترى) والأصل أن يحذفه ، لأنه جواب شرط مجزوم فيقول : (وإن تكن الأخرى تر ما أصنع)

حديث : (لا يبلونّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجزي ثم يغتسل فيه

تضمن الحديث عطف الفعل المضارع يغتسل على الفعل المضارع لا يبلونّ وهو مجزوم بلا الناهية ، ولكنه بُني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة .

*ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم :(كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته أجِيئ أنا وغلام معنا إداوة من ماء يعني يستنجي به) . (صحيح النجار . باب 68)

(معنا) يجوز فيه سكون العين قال صاحب المحكم (مع) اسم معناه الصحبة متحركة وساكنة غير أنّ المتحرك العين يكون اسماً وحرفاً والمسكنة حرف لا غير وبعضهم يسكنون العين من مع فيقولون :معكم ومعنا وعند اجتماعه بالألف واللام يفتح العين ويكسر فيُقال مع فتحاً وكسراً . (صحيح البخاري ، ص 195)

توجيه أنْ التفسيرية:

وردت أنْ تفسيرية في قول النبي صلى الله عليه وسلم : (سُئل في حجّته فقال :ذبحت قبل أنْ أرمِي فأُوما بيده قال ولا حرج قال حلقت قبل أن أذبح فأوما بيده . (صحيح البخاري ، ص 65 .)

كلمة أنْ تفسيرية وأن التفسيرية هي التي يحسن في موضعها (أي) وعلامتها أن تقع بعد جملة، فيها معنى القول، دون حروفه نحو: فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ ۖ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ ۖ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ۖ إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ (٢٧) (سورة المؤمنون الاية 27)ولا تقع بعد صريح القول وإذا وَلِي (أَنْ) الصالحة للتفسير مضارع معه (لا) نحو : أشرت إليه ألا تفعل، جاز رفعه وجزمه ونصبه فجزمه على جعل (لا) ناهية.

المصادر والمراجع:

1-ابن اللحاجب، الأمالي النحوية ، تحقيق عرفات صالح مصطفى، جامعة قطر نشر وتوزيع دار الثقافة ، ط1 . 1406هـ – 1986م، ص 36 .

2-ابن مالك جمال الدين بن عبد الله الطائي الجياني الأندلس . لشرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1 ، 1410هـ –1990م هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ج2 ، ص 72–73.

3-ابن هشام ، شرح قطر الندي وبل الصدى ، ت : محمد محي الدين عيد ، ط12 ، دار الفكر بيروت.

4-أبو اسحق ابراهيم الزجاجي . معانى القرآن وإعرابية تحقيق عبد الجليل عيد شابي ، ط1 ، عالم الكتب . بيروت، 1988م.

5-أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، أرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، المجلد الأول، دار الكتب بيروت، ط1 ،1323هـ ، ج1،ص17.

6-أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، ت : محمد عبد الخالق عقيمة، بيروت .

7-أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف باتب عربي ، احكام القرآن تخريج وتعليق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ج2 ، ص 239.

8-أبو حيان . البحر المحيط ، ج2 ، ص 39 ، ط2 ، بيروت دار احياء التراث.

9-أبو لبقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، التبيان في اعراب القرآن ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ.

10- أبو محمد مكي بن ابي طالب القيسى ، مشكل اعراب القرآن ت : حاتم صالح الضامن ، ج1 ، ص 121.

11- أبو الحسن ابي القاسم المداري الجيني الداني في حروف المعاني نسبة الرأي ، ص 48 ، ط1 ، 1973م .

12- احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح البخاري قرأ أصله تصحيحا وتحقيقا عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، بيروت لبنان – الناشر دار المعرفة ، ج1 ، ص 26 .

13- بدر الدين العيني ، عمدة القارئ صحيح البخاري ، الناشر محمد أمين دمج ، بيروت ج1 ، ص148.

14- حيدر التميمي ، أحكام القرآن ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 2008م .

15- السيد محمد حسين اطباطبائي . الميزان في تفسير القرآن ، 1402هـ ، مؤسسة النشر الإسلامي .

16- صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب العلم ، باب من ترك بعض الإختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في اشر منه ، ج2،ص152.

17- قطب الدين الراوندي ، فقه القرآن ، ج1 ، ص 178 ، ت : السيد أحمد الحسني ، ط2 ، مطلعة الولاية ، 1405هـ .

18- كريم حسين ناصح الخالدي ، نظرية المعنى في الدراسة النحوية دار صنعاء للنشر والتوزيع عمان ، 1427هـ – 2006م .

19- المقداد السيوري ، كنز العرفان في فقه القرآن ، ت : عبد الرحيم ؟، العقيقي ط1 ، مطبعة محمد ، 1422هـ .

20- موقف الدين بن علي بن يعيش النحوي ، ت : أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية مصر، ج1 ، ص 94.